

## ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتهما

سمير مصطفى أبو مدللة

وفيق حلمي الأغا

قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر - غزة  
قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر - غزة  
تاريخ الاستلام 2010/10/26 تاريخ القبول 2011/5/23

**الملخص:** إن مشكلة الفقر والبطالة من الظواهر الواضحة في المجتمع الفلسطيني مما استدعى دراستها بتمعن حيث تم الاجتهاد لمعرفة مسببات هذه الظاهرة والبحث عن حلول لها حيث أصبحت مرض منقشي في المجتمع الفلسطيني مما أدى إلى ظهور كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بين أفراد المجتمع حيث تم التوصل إلى العديد من النتائج والتوصيات بعد بحث هذه الظواهر ومعرفة ما دور المنظمات الأهلية المتواجدة في قطاع غزة في علاج هذه المشكلة ومن وسائل علاج هذه المشكلة على سبيل المثال لا الحصر أن تقوم منظمات المجتمع المدني لإعادة تأهيل العاطلين عن العمل وخاصة الشباب منهم لتأقلمهم مع التطور التكنولوجي الحاصل حالياً وتوفير طرق العمل اللائق والعناية بالتغذية والأمية والتدريب المهني وضعف الرعاية الصحية والعمل على توفير التكنولوجيا الجديدة للمؤسسات الصغيرة وإرشادهم لاستيعاب الصناعات الحرفية كطريق بديل لمن لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم العام وكذلك توضيح ما هي السياسات الإستراتيجية المستخدمة في مكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة على المدى البعيد.

**Abstract:** The problem of poverty and unemployment is a clear phenomenon in the Palestinian's society which calls for careful study to explore the causes of such a phenomenon and try to reach to possible solutions to it. Poverty and unemployment are becoming which has been spread in the Palestinian's society causing many social economic, psychological problems between community members. The research reached many results and conclusion after studying this phenomenon and the role of NGOs in Gaza in this direction to resolve it and the means to determine it. Amongst these conclusion and recommendation is that NGOs should undergo a process of rehabilitation for the unemployment specially young groups. This should be accomplished to enable this group to adjust to the

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدلة-----

technological development. The NGOs should further provide decent work, nutrition services, illiteracy, vocational training, health care services, new technology for small business, providing guidance for craft industries. Finally NGOs should explain what strategic policies that are used to deal with and overcome the problem of poverty and unemployment in Gaza in the long run.

### مقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر والبطالة من الظواهر البارزة في المجتمع و نخص بذكر مجتمعنا الفلسطيني لجهة تفشي هذه الظاهرة فيه مما لفت اهتمام كثير من العلماء والمفكرين بدراسة هذه الظاهرة حيث اجتهدوا لمعرفة مسببات الفقر و تأخر التنمية و البحث عن الحلول المقترحة لتلك الظاهرة. و تتبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع نفسه حيث زادت نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني مما يعانيه من حصار اقتصادي منظم من قبل الاحتلال و قطع رواتب الموظفين، مما اثر على قدرات التنمية وقدره المجتمع علي تحمل تلك الأعباء وبما أدى إلى إنتاج انعكاسات سلبية في المجتمع، وجاءت أهمية هذا البحث للبحث عن مسببات هذه المشكلة ونتائجها لإيجاد الحلول الناجعة لها ليستفيد منها ذوي المصالح و المجتمع الفلسطيني بأكمله ويرجع سبب اختيار هذا البحث إلى تفاقم هذه المشكلة ، و معرفة مسببات الفقر في الأراضي الفلسطينية وتحليل مسببات فشل مشاريع التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني و يلاحظ انه في كثير من الأحيان يصعب على الفقراء التوافق و التكيف مع ظروف الحياة و متطلبات المجتمع و يشعرون بالحرمان و الظلم الاجتماعي و قد يولد هذا كثير من المشكلات سواء على الصعيد الأسري أو على صعيد المجتمع. ويمكننا ان نلاحظ بأن ظاهرتا الفقر و البطالة تهددان المجتمع الفلسطيني ، و تهدد التماسك للبناء الأسري و العلاقات الاجتماعية للأسرة و تنذر بعواقب وخيمة في حال استمرار هذه المشكلة و عدم الانتباه لحلها حيث إننا نجد إن أهم الأسباب المسببة للفقر هي البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي مما يوجب علينا مواجهه هذه المسببات وطرق مواجهتها في المجتمع الفلسطيني. حيث أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً هاماً في علاج مشكلة البطالة والفقر بشكل عام وفي المجتمع الفلسطيني بشكل خاص حيث إن التطور التكنولوجي الحاصل حالياً يلعب دوراً في القضاء علي هذه المشكلة إذا تم علاجها من قبل مؤسسات المجتمع المدني والتركيز علي الفئات الشابة

----- ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة  
داخل المجتمع لتواكبهم بما يتناسب مع قدراتهم وتخصصاتهم العلمية.

### مشكلة البحث

تفاقمت مشكلة الفقر والبطالة في فلسطين مما يستدعي دراسة آليات للتعايش مع هذه الظاهرة الأمر الذي يساعد علي رسم سياسات اقتصادية واجتماعية لمعالجتها ،فغياب إستراتيجية واضحة لمكافحة الفقر والبطالة في الأراضي الفلسطينية ادي الي تفاقم هذه المشكلة في فلسطين مما ادي الي زياده الفقر والبطالة واصبحت ظاهرة في المجتمع الفلسطيني، وعلية فالضروره تملي علي الجهات المعنية والمؤسسات الخاصة ببناء استراتيجيه تتناسب مع واقع المجتمع الفلسطيني. وتركز الدراسة الهادفة لمعالجة افتي الفقر والبطالة علي محاولة علمية جادة للأجابة علي التساؤلات التالية:

- 1- ما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية ؟
- 2- كيف تتكيف الأسر الفلسطينية مع حالة الفقر والبطالة التي تعيشها ؟
- 3- ما هي السياسات الناجعة التي تمكن من مكافحة الفقر والبطالة ومن ثم استئصالهما وما هو دور منظمات المجتمع المدني العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص بعد فرض الحصار والعقوبات الجماعية الاسرائيلية.

### أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من كونه يرصد التطورات التي طرأت علي ظاهرتي الفقر والبطالة ، وتحليلة المعمق لمضامين هذه الظاهرة ، مركزاً جهدة البحثي علي تحليل معمق لمعنة الناس ، وكذلك علي الخوض في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الطافحة لمكافحة او علي الاقل للتخفيف من وطأة الفقر والبطالة ، مع ابراز دور منظمات المجتمع المدني العاملة والناشطة في قطاع غزة.

### فرضيات البحث

- 1- تواجد منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة يساعد علي الحد من انتشار مشكلي الفقر و البطالة.
- 2- البرامج الموضوعة من قبل منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة تساهم في

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدللة-----

- تقليل نسبة البطالة وتخفيف حدة الفقر بنسب محدودة.
- 3- منظمات المجتمع المدني تأخذ الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة كمؤشر للفقر والبطالة.
- 4- الأبعاد المستقبلية لمعرفة نوع السياسات المستخدمة لمكافحة مشكلتي الفقر والبطالة.
- 5- إعادة التأهيل من قبل منظمات المجتمع المدني للعاطلين عن العمل يساعدهم لمسايرة التطور التكنولوجي الحاصل حالياً وفي حدود معينة.

#### أهداف البحث

- 1- معرفة الاسباب الحقيقية التي ادت الي تفاقم معضلي البطالة والفقر في فلسطين.
- 2- ايجاد أليات للتعايش مع ظاهرتي الفقر والبطالة.
- 3- مدي مساهمة منظمات المجتمع المدني في الحد من هذه الظاهرة في فلسطين.
- 4- محاولة التعرف علي اسباب واثار ظاهرة البطالة والفقر سواء الاقتصادية والاجتماعية.
- 5- التعرف علي نوع السياسات المستخدمة في مكافحة الفقر والبطالة ومدي نجاحها.
- 6- الوصول الي توصيات تفيد الجهات المختصة للحد من ظاهرتي الفقر و البطالة او ايجاد اليات للتعايش معها.

#### دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر والبطالة

في ظل الحصار والإغلاق المشدد الذي فرض على قطاع غزة في هذه الفترة ، ازدادت معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية لدى الأطفال ، وانخفضت قيمة الصادرات إلى درجات كبيرة كما تقلصت نسبة الواردات في ظل تحكم إسرائيل بالمعابر ومنع الحركة والتبادل التجاري واقتصرت على المواد الاستهلاكية الغذائية وبعض المواد الطبية ، والوقود ، في محاولة لتدمير البنية التحتية وتعطيل ديناميات الإنتاج وإعادة قطاع غزة إلى عدة قرون الي الوراء ، وقد عكس ذلك نفسه على الحالة الاقتصادية العامة وذلك من حيث عدم توفر ظروف مناسبة للقطاع الخاص للعمل ، ويذكر ان أعدادا كبيرة من القائمين على هذا القطاع قد نقلوا مشاريعهم إلى خارج القطاع ، كما تم مؤخراً إغلاق أكثر من 40 مصنع في منطقة كارني بسبب تعطل عملية الإنتاج نتيجة عدم قدوم المواد

اللازمة من إسرائيل (ابو رمضان 2007).

وقفت منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة بغض النظر عن توجهاتها السياسية في إطار التركيز على مهنية العمل وحياديته وعدم انحيازه وتقديمه للخدمة لكافة الفئات الاجتماعية حسب الاحتياج وليس حسب الانتماء السياسي. وقد تميزت مواقف منظمات المجتمع المدني بالموضوعية ، حيث انها أدانت الانتهاكات والتجاوزات في قطاع غزة وفي الوقت نفسه أدانت الانتهاكات بالصفة الغربية أيضاً في سياق استمرارية التمسك برسالتها الرامية لتحقيق وطن حر ومدني ديمقراطي ويرتكز إلى أسس سيادة القانون. وعليه فقد بات مطلوباً من منظمات المجتمع المدني المعنية بالأزمة السياسية والاجتماعية الراهنة الأمور التالية :

- التركيز على الحصار والإغلاق بوصفهم المسببين الرئيسيين لحالة الفقر والإفقار والبطالة في قطاع غزة ، والقيام بفاعليات تناشد الضمانات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة والرباعية ، بالعمل على رفع الحصار وإزالة الإغلاق عامة وخاصة مايتعلق بالنقص الشديد في الموارد اللازمة لتنفيذ عمل المنظمات الأهلية في مجال استصلاح الأراضي ومشاريع المياه ، وهي المشاريع التي تساهم في خلق فرص عمل منتجة وربما مستدامة.
- قيام هذه المنظمات بمناشدة المجتمع الدولي لتحمل مسؤوليته القانونية والأخلاقية وذلك عبر تفعيل مبدأ التضامن الإنساني والذي ينطبق على البلدان التي تعيش ظروف من الكوارث الإنسانية أو الطبيعية ، وليس أكثر كارثية من الحالة الراهنة التي يمر بها قطاع غزة جراء سياسات الحصار والإغلاق والعقوبات الجماعية الممنهجة
- تعميق التنسيق بين منظمات المجتمع المدني في إطار هيئة تنسيقية موحدة بهدف العمل على اعلاء صوت وقضية المهمشين والفقراء والعاطلين عن العمل أمام الرأي العام العالمي

رغم ازدياد الأولويات الاغاثية في قطاع غزة وبما يتطلب تطوير التنسيق بين المنظمات العاملة بهذا المجال وكذلك مع الاونروا ، والوزارات المعنية بهدف تعظيم الفائدة وإزالة الازدواجية ، ووضع معايير المنفعة وفق الاحتياج وليس وفق الولاء السياسي إلا أن المنظمات الأهلية بحاجة إلى الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية مثل

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدلة-----

المشاريع المدرة للدخل أو مشاريع التشغيل والإنتاج (صيام 2009).

من الهام واستناداً إلى تحيز النقابات سياسياً وبالاحري تسييس الحركة النقابية فمن المهم بمكان الشروع في تحديث وتطوير تلك النقابات على أسس مهنية وديمقراطية وذلك عبر الدعوة لاجراء انتخابات ديمقراطية على اساس التمثيل النسبي والعمل في نفس الوقت على تشكيل حركات اجتماعية مطلبية ديمقراطية مستقلة على صعيد العمال ، المزارعين ، الشباب ، المرأة ، مستند إلى الإدارة الرشيدة والتسيير الديمقراطي وآليات الشفافية والمشاركة.

ليس هناك مغلاہ اذا قلنا ان منظمات المجتمع المدني تستطيع إذا ما عظمت من نشاطها وعمقت التنسيق بينهما أن تقوم بالكثير في قطاع غزة ، خاصة على الصعيد الخدماتي والمعيشي وكذلك على الصعيد الحقوقي والوطني ، كما تستطيع إذا كشفت وركزت جهودها أن تساهم في بلورة تيار الحركة الديمقراطية الذي بات ضرورياً وملحاً بالظروف الراهنة من اجل إعادة إحياء الأمل في مستقبل بلادنا على الصعيد الوطنية والاجتماعية والحقوقية خاصة اذا اخذنا بالاعتبار ان تقرير الأمم المتحدة العالمي الخاص بالتنمية البشرية عام 2005 يتناول موضوعات المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ ، حيث إن انتهاء الحرب الباردة لم يؤد إلا إلى تعميق الهوة ما بين بلدان الشمال والجنوب وزيادة نفوذ الدول الصناعية الثمانية وتحكمها بالموارد والثروات الاقتصادية العالمية ، كما تعمقت حالة الفقر والبطالة واللامساواة ، حيث مازال يعيش أكثر من مليار إنسان بأقل من دولار واحد باليوم ، كما أن أغنى 500 شخص في العالم يملكون دخلاً يقارب أو مايزيد عن 416 مليون إنسان مجتمعين ، وبجانب مليار إنسان يعيشون بأقل من دولار واحد باليوم كما سبق القول فأن 800 مليون منهم يصنفون كجوعى بالعالم، كما تزداد حالات العوز والأمية والتدهور الصحي والبيئي حيث تستحوذ بلدان الشمال على الموارد والعوائد بحوالي 80% منها، بينما تتوزع النسبة الباقية على بلدان العالم الثالث التي تتعبد به فرص التبادل التجاري العادل في ظل سياسة العولمة الاقتصادية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ويتقلص دور التضامن والمعونة الإنسانية بالتصدي للأزمات الاجتماعية والاقتصادية بالعالم، ويضاف لكل ماسبق تراجع دور الأمم المتحدة بالمساهمة في الحد من النزعات الداخلية و الإقليمية التي تأخذ الطابع الاثني أو العرقي أو القومي ،

-----ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة

ولا يتفعل هذا الدور إلا بقدر ما يساهم في خدمة مصالح القوى العظمى والمتنفذة اقتصادياً وسياسياً بالعالم ، لكل تلك الأسباب التي تشهد حالة من التراجع في العالم على أرضية من عدم التساوي وغياب العدالة ، تحركت منظمات المجتمع المدني والتي ينطوي تحت اطارها العديد من المنظمات الأهلية والحقوقية والحركات الاجتماعية والنقابات المهنية بالعالم من أجل رفع صوت الفقراء على خلفية اجتماع الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقامت في إطار النداء العالمي لمكافحة الفقر والذي تشكل كنتاج للجهود والتنسيق والتشبيك بين هيئات وأطر منظمات المجتمع المدني بالعالم.وفي الميدان فقد قامت هذه الحركات المجتمعية بالتحرك الشعبي الواسع أمام مقر الجمعية العامة في نيويورك وبالتالي أمام كل المقرات العالمية التابعة للأمم المتحدة تحت شعار " لننهض ضد الفقر " .

وبالتتابع وفي المجال يتوجب علي منظمات المجتمع المدني ان تقوم بدور هام في تعزيز التشريعات والسياسات المناهضة للفقر ولعل في مقدمة ذلك تشريع قانون للحماية من البطالة ، وترجمة قانون التأمينات الاجتماعية والحقوق المدنية ، والقوانين التي تخص المرأة والشيوخ والشباب والعمال والمزارعين وكذلك فرض سياسات في الوزارات والمحافظات تساعد على إدماج الفقراء والعاطلين عن العمل في سوق العمل وضمان وصولهم إلى الفرص والموارد وبصورة حرة ومتكافئة (الأمم المتحدة 2007).

لقد برهن شعبنا على قدرته على المبادرة وكذلك الترابط مع منظومة القوى الإنسانية المدنية العالمية وعلى إيمانه بأن التحرك الشعبي هو الوسيلة الرئيسية لرفع صوت الفقراء وصيانة حقوقهم، حيث بالضرورة أن يتم الاستفادة من هذا التشبيك والترابط وهذا الزخم الشعبي بالتعاطف مع الفقراء والعاطلين عن العمل وقضايا الشعوب العادلة ومنها قضية شعبنا نقول الاستفادة من هذا التشبيك والترابط ،على المستويات الوطنية والاجتماعية، فكما تمت تلك الاستفادة النوعية بالتحرك السلمي الشعبي لمواجهة بناء الجدار الفاصل بالصفة الغربية فبالضرورة اشتقاق الدروس و الاستفادة من تلك التحركات على المستويات الاجتماعية عبر المطالبة بعالم أفضل في سبيل مكافحة الفقر والبطالة.

**الفقر:**

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدللة-----  
الفقر من أكثر المفاهيم التي عُرِفَت من أوجه مختلفة ومتعددة وأكثرها شيوعاً،  
وتُعرف المنظمات الدولية الفقر: «أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل  
الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم  
وكل ما يُعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة». (عبدالقادر  
2005).

يعتبر مستوى الفقر العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة أحد النتائج الاقتصادية  
الباعثة للقلق للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994، وهذا ناتج بمعظمه عن الأوضاع  
السيئة في سوق العمل الفلسطيني، وإذا ما اعتمدنا خط الفقر لسنة 1997 حيث بلغ (650)  
دولاراً سنوياً للفرد (أقل من 2 دولار يومياً) فإن خمس أي (19.1%) من سكان الضفة  
وقطاع غزة فقراء، وهذه نسبة عالية، وتعني أن نصف مليون من السكان الفلسطينيين  
البالغ عددهم أكثر من (2.800) ألف نسمة هم فقراء، والفقر أكثر انتشاراً بين أولئك الذين  
يعيشون في المخيمات، حيث كان معدل الفقر في مخيمات اللاجئين (31%) في نهاية عام  
1995 مقارنة بـ (17%) بين أسر المدن والريف، ويعود ذلك إلى أن أسر مخيمات  
اللاجئين تعتمد على عائدات العمل كمصدر أساسي لمعيشتها، مما يجعلها أكثر تأثراً  
بالصددمات الاقتصادية التي تنتج عادة عن سوق العمل.

وحول نتائج مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية الذي أعده الجهاز المركزي  
للإحصاء لعام 2003، أشارت نتائج المسح إلى أن خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية  
(المكونة من ستة أفراد، بالغين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية بلغ  
(1.800) شيكل إسرائيلي شهرياً مع نهاية العام 2003 (حوالي \$396) بينما بلغ خط  
الفقر المدقع لنفس الأسرة (1.482) شيكل حوالي (\$325) شهرياً.

وأشارت الإحصائيات أن نحو (35.5%) من الأسر الفلسطينية عانت من الفقر خلال  
العام 2003 وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية، كما تبين أن معدل الفقر بين أسر قطاع غزة  
بلغ (44.7%)، وهو رقم يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية، والذي بلغ (30.9%)،  
وأظهرت النتائج أن الأسر في محافظات قطاع غزة كانت أكثر فقراً من أسر محافظات  
الضفة الغربية، حيث بلغت حوالي (32.2%) من الأسر الفقيرة في قطاع غزة تعاني من  
الفقر المدقع (من بين 3 أسر فقيرة توجد أسرة تعاني من الفقر المدقع) مقابل (20.3%)  
(842) ----- مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1 (B)



#### ----- ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة

في الضفة الغربية (من بين 5 أسر فقيرة توجد أسرة تعاني من الفقر المدقع).

وتشير النتائج أن الأسر الفقيرة وفقاً للدخل الشهري اعتمدت في صمودها الاقتصادي خلال شهر كانون أول 2003 على عدة مصادر، (76.7%) من الأسر قامت بتأجيل دفع الفواتير المستحقة عليها من استهلاك كهرباء ومياه، وأن (68.5%) من الأسر في الأراضي الفلسطينية اعتمدت على دخلها المتاح لتغطية نفقاتها خلال الشهر الأخير من العام الماضي، ونحو (48.8%) من الأسر لجأت للاستدانة من العائلة أو الأصدقاء، وأن (42.9%) من الأسر الفقيرة اضطرت لتخفيض نفقاتها. (الأمم المتحدة 2007)

وتشير الإحصاءات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في أيار/مايو/2007 تشير إلى أن (58%) من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، وأن حوالي (30%) يعيشون في فقر مدقع، وتم اعتماد معدل فقر الدخل الذاتي على دخل شهري يساوي (2.000) شيكل، (\$501.2) أمريكي، (الأسرة مكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال) لعام 2007، وتُظهر المسوحات انتشار الفقر الواسع، إلى جانب وجود نسبة عالية من الفقر المدقع، الأمر الذي يُنذر بالخطر إذا لم يتم التوصل لحلول لمعالجتها بصورة شاملة، فإن سُبُل العيش ستتعرض لتقويض أكبر، حيث يعيش (71%) آب/أغسطس 2007 من الأسر في قطاع غزة تحت خط الفقر، فيما تعيش (56%) من الأسر في الضفة الغربية، و(19%) من الأسر في القدس تحت خط الفقر، كما ويعيش حوالي (42%) من الأسر في قطاع غزة في فقر مدقع، وهذه النسبة أعلى بكثير من عشر مرات بالمقارنة مع شرقي القدس، حيث تبلغ (4%)، أما في الضفة الغربية فنسبة الأسر التي تعيش في فقر مدقع تبلغ (26%).

جدول رقم (1): معدلات الفقر في محافظات غزة لعام 2007

المحافظة	معدلات الفقر الشديد	تحت خط الفقر	فوق خط الفقر	المجموع
شمال غزة	46%	27%	27%	100%
غزة	37%	28%	35%	100%
الوسطى	44%	27%	29%	100%
خان يونس	46%	29%	25%	100%

رفح	44%	26%	30%	100%
-----	-----	-----	-----	------

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، "الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2007"، مصدر سبق ذكره.

يتضح من الجدول رقم (1) أن أعلى معدلات للفقر منتشرة في محافظتي شمال غزة وخانيونس، حيث وصلت إلى (73%) و(75%) على التوالي، وأن السبب في توسيع دائرة الفقر في قطاع غزة أن نسبة مرتفعة من الأسر وصلت لأكثر من (66%) عانت من الانخفاض في دخلها خلال النصف الأول من عام 2007، إلى جانب عدم توفر آليات بديلة للتأقلم مع الوضع الذي (53%) من الأسر التي تعاني من الفقر الشديد، و(45%) من الأسر التي تقع تحت خط الفقر، الأمر الذي يبرز مدي حدة مشكلة الفقر في المجتمع الفلسطيني.

إن ارتفاع معدلات نسب الإعاقة في الأراضي الفلسطينية يُفاقم أيضاً مشكلة البطالة، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع نسبة الإعاقة الاقتصادية (عدد السكان بمن فيهم العاملين على عدد العاملين) في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير في العام 2008، حيث بلغت (5.9) مقارنة مع (4.8) في الربع الثالث من عام 2000 (أي بمعدل ارتفاع 22.9%)، حيث ارتفعت من (4.3) إلى (4.9) في الضفة الغربية (بمعدل ارتفاع 14.0%)، كما وارتفعت بشكل كبير في قطاع غزة من (5.9) إلى (8.5) (بمعدل ارتفاع 44.1%).

تختلف التقديرات في تحديد نسبة الفقر وفق المفهوم المعتمد والمقاييس المستخدمة وفرضيات ودقة البيانات التي يعتمد عليها الباحثان، غير أنه أياً كان المفهوم أو المقياس لظاهرة الفقر، فإنه من الملاحظ بوضوح ازدياد هامش الفئات التي تعيش تحت خط الفقر خلال السنوات الأخيرة، وذلك على خلفية منع الآلاف من الأيدي العاملة من الالتحاق بأعمالها داخل إسرائيل، وازدياد معدلات البطالة لتصل إلى أرقام قياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ورغم المساعدات التي تقدمها البرامج والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إمداد الفقراء والمعوّزين بالمعونة، فإنه من الضروري وضع خطط إستراتيجية تهدف للتخفيف

----- ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة

من حدة الفقر، على المدى البعيد، وعلى أهمية ممارسة العمل الإغاثي فإن الأهم من ذلك إيجاد فرص العمل لهؤلاء الفقراء والعاطلين عن العمل من خلال خطة إستراتيجية تنموية متوسطة الأجل، وبالتالي فإن ذلك ما يمثل أحد أهم وأخطر المسؤوليات الملقة على عاتق المسؤولين والرسميين بالدرجة الأولى.

#### مسببات الفقر في الأراضي الفلسطينية:

ترتبط معظم الدراسات التي تتناول ظاهرة الفقر في فلسطين بين هذه الظاهرة وبين ما تعرض له الشعب الفلسطيني من تهجير وتشريد واحتلال عسكري واستيطان على حساب أصحاب الأراضي الفلسطينية منذ العام 1948، فقد مُنِع الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده الطبيعية والبشرية ومن تشكيل كيانه المستقل، ثم جاء احتلال باقي الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة، في العام 1967 حيث سيطرت إسرائيل بذلك على أراضي فلسطين بكاملها، مما أدى إلى نتائج عدة كان من أهمها على هذا الصعيد ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتوظيفه لخدمته، فقد تحولت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة وسوق مفتوحة للمنتجات الإسرائيلية، إضافة إلى الإجراءات العديدة الهادفة إلى عدم خلق قاعدة إنتاجية فلسطينية تكون نواة لاقتصاد فلسطيني قوى مما ترك أثره على مجمل النواحي المعيشية للفلسطينيين. (ماس تقييم خطط التنمية الفلسطينية - زاوية مكافحة الفقر 2007)

إن الأخطر في هذا السياق، بحسب رؤية العديد من المحللين والمراقبين لظاهرة الفقر في فلسطين، هو تجذر هذه الظاهرة في الاقتصاد الفلسطيني بحيث أصبحت تشكل مشكلة حقيقية حتى في ظل تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية لإسرائيل، كما أن الخلل الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني الذي أحدثه الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي يحتاج علاجه إلى استراتيجيات بعيدة المدى بعد التحرر من هذه التبعية.

من جهة أخرى فقط تطرقت "دراسة حالات"، حول الفقر في فلسطين في العام 1999، أجراها برنامج دراسات التنمية التابعة لجامعة بيرزيت إلى أهم العوامل التي تؤدي للفقر في فلسطين من وجهة نظر الفقراء المبحوثين عبر مقابلات واستمارات قام المبحوثون بالاجابة عليها، وأشار هؤلاء إلى أن البطالة كانت على رأس الأسباب التي تؤدي للفقر في فلسطين، وأن البطالة قد تكون ناجمة عن أسباب ذاتية كالمرض أو

مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B) ----- (845)

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدلة-----

انخفاض مستوى التعليم أو عدم ملائمة سوق العمل، وكذلك لأسباب بنيوية تتعلق بتركيبة المجتمع مثل عدم السماح للنساء بالعمل في مجالات متنوعة، وربط المبحوثون بين الفقر والحالة الزوجية مثال ذلك موقف المجتمع من الأرملة والمطلقة وزواج البذل والزواج المبكر، كما أكدوا العلاقة بين الفقر وكبر السن، بحيث شكل المسنون 30% من حالات الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية، ونحو 15% في قطاع غزة في العام 1995 بحسب الدراسة المذكورة. أما بحسب المعطيات الحديثة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد تبين انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسر الفلسطينية من 2500 شيكل إلى نحو 1200 شيكل خلال الربع الأول من العام الحالي 2004، بحيث انخفض في الضفة الغربية من 3000 شيكل إلى 1500 شيكل، وفي قطاع غزة من 1800 إلى 1000 شيكل، كما أن 61.5% من مجمل الأسر الفلسطينية انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة بنسبة 48.7% حيث فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الانتفاضة، مما يعني ارتفاع معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى أعلى وبشكل كبير.

**أهم خصائص ومظاهر الفقر في الأراضي الفلسطينية:**

- تشير الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلى أن أهم النتائج على هذا الجانب قد خلصت في العام 1998 إلى أن:-
- عائلة من بين كل خمس عائلات فلسطينية عاشت تحت خط الفقر في العام 1998، بينما عاشت عائلة من كل ثماني عائلات تحت خط الفقر المدقع، ويشار إلى أن خط الفقر قد بلغ في نفس العام 1460 شيكلاً، أما خط الفقر المدقع فقد بلغ 1195 شيكلاً.
  - كان الفقر في قطاع غزة (33% من الأسر تحت خط الفقر، 21.6% تحت خط الفقر المدقع) أوسع انتشاراً وأكثر حدة منه في الضفة الغربية (16.1%، 9.4% على التوالي).
  - باستثناء منطقة وسط الضفة الغربية، يزداد الفقر في الأراضي الفلسطينية كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب. (مشروع تقدير الفقر ملخص التقرير الوطني صوت الفقراء 2008)
  - ينتشر الفقر في كافة المناطق السكنية، إلا أنه أكثر انتشاراً في المخيمات ثم القرى، فالمدن، لكن المناطق الريفية تؤوي النسبة الأكبر من الفقراء 40% منهم، ثم المدن
- (846) ----- مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B)

#### ----- ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة

33% منهم والمخيمات 27% منهم.

- يرتبط الفقر بعدد أفراد الأسرة، حيث كان أكثر انتشاراً بين الأسر المؤلفة من 4 أو 5 أفراد. من جهة أخرى، باستثناء الأسر التي لا تحوى أطفالاً، يزداد الفقر بازدياد عدد الأطفال في الأسرة.
- ينتشر الفقر بصورة أكبر بين الأسر التي ترأسها نساء، مقارنة مع تلك التي يرأسها رجال، كما أن الأسر التي ترأسها نساء أكثر فقراً، وترتفع نسبة الفقر بين الأسر التي يزيد عمر رب الأسرة فيها عن 54 سنة أو يكون عمره/عمرها بين 18، 24 سنة.
- ينخفض الفقر بارتفاع مستوى التعليم، بحيث أن أكبر نسبة فقر بين أولئك الذين لم يتموا المستوى الابتدائي، بينما أقل نسبة كانت بين أولئك الذين يحملون شهادة جامعية.
- تشارك الغالبية العظمى من أرباب الأسر الفقيرة في القوى العاملة، حيث تساهم هذه الأسر بحوالي 75% من معدل الفقر الوطني، إلا أن وضع هذه الأسر أفضل من تلك التي لا يشارك أربابها في القوى العاملة. من جهة أخرى، يتفاوت انتشار الفقر بين الأسر بحسب الحالة العملية لرب الأسرة، ويصل إلى أعلى نسبة له بين المشتغلين ذاتياً (العاملون لحسابهم أو أعضاء الأسرة الذين يعملون بدون أجر).
- يزداد معدل الفقر بانخفاض المهارة التي يتمتع بها رب الأسرة، فأعلى نسبة فقر كانت بين أولئك الذين يعملون فيما يعرف بالمهن الدنيا (أي العمال الأقل مهارة).
- لا يعني ارتفاع عدد المكتسبين في الأسر بالضرورة انخفاض نسبة الفقر، حيث يرتبط ارتفاع عدد المكتسبين بارتفاع حجم الأسرة.
- تعتبر الأسر التي يمكنها الوصول إلى الأرض الزراعية أقل عرضة لانتشار الفقر، كما تختلف نسبة انتشار الفقر باختلاف مصدر الدخل الرئيسي للأسرة. (الأمم المتحدة، 2007).

أما مظاهر الفقر، فقد بينت دراسة حالات الفقر في فلسطين التي أعدها برنامج

دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت في العام 1999، فقد تمثلت في:

وضع المسكن: حيث لا يلبي المسكن احتياجات الأسرة، فهو غير صحي، والتهوية غير كافية ويتصف بالازدحام لصغر حجمه مقارنة مع عدد أفراد الأسرة، وتتقصة

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدللة-----

الخدمات وبحاجة للصيانة كما أنه بحاجة لإضافات أخرى.

الوضع الصحي: حيث يساهم وضع المسكن بالوضع الصحي السيء للسكان، أظهرت الدراسة أن الأمراض الموسمية كانت هي الشائعة بين أفراد الأسرة.

الوضع التعليمي: حيث لوحظ أن هناك علاقة عكسية بين مستوى التحصيل العلمي والفقر، ويكون وضع التعليم متدنٍ جداً عند الأسر الفقيرة، كما أن هناك علاقة بين مستوى دخل الأسرة وتسرب الطلبة.

عمالة الأطفال: أظهرت الدراسة عدم رغبة الكثير من الأسر الفقيرة في أن يتم الطفل دراسته بذرائع مختلفة، فيما كان السبب الرئيسي هو الحاجة الاقتصادية الصعبة التي تعانيها تلك الأسر، حيث بلغت نسبة مشاركة الأطفال (12-16) سنة في القوى العاملة 6.6%.

العزلة الاجتماعية: حيث العلاقات المحدودة مع الجيران والأقارب بسبب عدم القدرة على تقديم واجب الضيافة عندما يزورهم أحد، وقد سمي ذلك "بالتفوق الاجتماعي" بسبب نقص الموارد التي تحت تصرفهم.

اليأس والاحباط: حيث تتمثل مظاهر اليأس والاحباط في البكاء المرير والحزن الشديد في نبرة الصوت بحسب الدراسة، كما عبر المبحوثون أنهم كثيراً ما يفكرون بالهجرة، إضافة إلى خلق مشاكل نفسية.

القدريّة والغيبية: حيث يعتبر العديد من الفقراء أن هذا الحال هو شيء لا يمكن تغييره ولا مفر منه ويختلط ذلك بالشعور باليأس والإحباط.

#### الرؤية الرسمية للفقر:

أشارت النتائج التي أعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في دراسة لتقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر إلى أن النتائج، بشكل عام، كانت إيجابية على مستوى الرؤى والوعي، إذ وجدت درجة جيدة من الوعي لمشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية، وتصور لا بأس به لأولويات المعالجة، إلا أن النتائج كانت غير مرضية على مستوى نظرة المسؤولين لدى الوزارات في مكافحة الفقر، وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى:

- أن هناك إدراكاً عاماً لوجود مشكلة فقر حقيقية في المجتمع الفلسطيني، خاصة وجود

#### ----- ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة

مشكلة بنيوية حتى في ظل حل الاشكاليات المتعلقة بالظروف السياسية والاقتصادية والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

- هناك وعي عام بتباين مستويات الفقر بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية.

- بينما ركز المسؤولون على البطالة، وكون رب الأسرة امرأة، وكبر سن رب الأسرة، كأهم أسباب الفقر، فإن أسباباً أخرى كثيرة ذكرت منها: ضعف الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) وضعف برامج التدريب والتأهيل، وانخفاض الاستثمار الفلسطيني (العام والخاص)، والنظام الضريبي غير العادل، وسياسات الإفقار التي انتهجتها إسرائيل، وارتفاع الأسعار.

و عند الحديث عن مقاييس الفقر، ركزت الغالبية العظمى على مقاييس الدخل والاحتياجات الأساسية، إلا أن البعض ذكر "ضعف رأس المال البشري" وبذلك نستطيع أن نستنتج أن مفهوم الفقر السائد بين المسؤولين الفلسطينيين هو "فقر الدخل" و"فقر الحاجات الأساسية" وليس مفهوم "الامكانيات البشرية".

- ركز معظم المسؤولين على أن معالجة الفقر تشكل محركاً للنمو والتنمية الاقتصادية.

- ركز الجميع على وجوب وجود استراتيجيات عامة، والتزام أكيد من السلطة تجاه معالجة ظاهرة الفقر، وفي رأيهم، فإن معالجة البطالة لا تكفي لحل مشكلة الفقر. (معهد دراسات التنمية، 2007)

- تعددت الآراء حول الجهة التي توكل إليها مهمة تنسيق معالجة الفقر. فقد تباينت المقترحات فشملت الحكومة المركزية بأكملها (مجلس الوزراء) والمجتمع المحلي والوزارات المختلفة، ولكن ترى اقتراح وزارة التخطيط أكثر من غيرها كمنسق لعملية معالجة الفقر، مع التركيز على ضرورة اشراك وزارة الشؤون الاجتماعية "بالدرجة الأولى" ووزارات أخرى كالعمل، والتعليم.

- ركز المسؤولون على ضرورة التنسيق الفعال بين الوزارات المختلفة التي تتولى معالجة الفقر.

- لم يعتبر بعض المسؤولين، في وزارات مهمة كالصحة والتعليم والعمل، ان لوزاراتهم

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدللة-----

دوراً مهماً في معالجة الفقر

### البرامج والخطط لمكافحة ظاهرة الفقر:

يعمل في الأراضي الفلسطينية ثلاثة أصناف من المؤسسات التي تقدم المساعدات المادية المالية والعينية للأسر الفقيرة، وهي المؤسسات الحكومية، الدولية، والأهلية، وقد بين تقرير الفقر للعام 1998 الشروط والآليات المعتمدة من قبل مؤسسات الدعم الرئيسية لاستحقاق المساعدة، ورغم تباین برامج هذه المؤسسات من حيث شروط استحقاق المساعدة المادية إلا أنها تشترك من حيث توجهها بالأساس إلى الأسر والفئات التي تعاني من فقر مدقع، كما تتباين في رؤيتها لنشاطها ومصادر تمويلها لكنها تعمل جميعاً وفق برامج تشمل مختلف مناطق الضفة والقطاع (وبعضها يشمل فئات خارج هذه المناطق مثل الأنروا) من حيث شروط استحقاق المساعدة، وبالنظر إلى برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية فإنه يحدد الأسر المستحقة للمساعدة بالأسر التي فقدت اجمالي دخلها أو الجزء الأكبر منه بسبب غياب أو تعطل المعيل الرئيسي (الوفاة، الشيخوخة، المرض) أي أن المحدد الرئيسي للاستحقاق، إذا استثنى برنامج مساعدة أسر الشهداء والأسرى، هو انعدام الدخل أو تدنيه الشديد وليس تراجع مستوى المعيشة دون خط معين، ولذا فإن المساعدة هنا إغاثية وليست تنموية، وبهذا القياس فقد بلغ عدد الأسر المستحقة للمساعدات أو آخر العام 1996 نحو 23379 أسرة، وبلغ مجموع أفرادها 89812، أما نهاية العام 1997 فقد بلغ عدد أفراد الأسر التي تلقت المساعدات ذاتها من وزارة الشؤون الاجتماعية 104957، بزيادة قدرها 17%. (الأحصاء الفلسطيني، 2008)

أما برنامج وكالة الغوث الدولية فإنه ينحصر في تقديم المساعدات للأفراد والأسر الفقيرة من اللاجئين الذين يتبعون ضمن تصنيفها لـ "حالات عسر خاصة"، وتضع الوكالة شروطاً أكثر تشدداً من وزارة الشؤون الاجتماعية لاستحقاق المساعدة وتشمل هذه افتقار الأسرة اللاجئة لذكر بالغ بين سن 18 و 60 أو غير قادر صحياً على توفير دخل للأسرة دون أن يشترط ذلك ممارسة عمل مدر للدخل، وأن يكون دخل الأسرة من جميع المصادر أقل من ثلثي أدنى راتب لموظف في وكالة الغوث في منطقة سكن الأسرة وله نفس عدد المعيلين، إضافة إلى شروط عدة، يشار إلى أن عدد المنتفعين من برنامج المساعدات المادية للوكالة في العام 1996 نحو 21890 أسرة شملت 89280 فرداً، (850) ----- مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1 (B)



----- ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة

وارتفع عدد الأفراد مع نهاية العام 1997 إلى 94753، أي بزيادة قدرها 6.1%.

أما برنامج مساعدات لجان الزكاة في الضفة والقطاع، فإنه يعتمد شرطين رئيسيين لاستحقاق المساعدة، والشرط الأول هو فقدان المعيل (الرجل) والثاني وجود وضع يعجز فيه معيل الأسرة عن توفير الدخل عجزاً كلياً أو جزئياً بصورة دائمة أو مؤقتة، وتقدم لهذه الأسر مساعدات عينية، عادة، وتقوم بعض لجان الزكاة بتوفير كفالة للأسر الفقيرة، لكن التجاوب مع هذا التدبير من قبل الجهات الكافلة، ما زال محدوداً جداً وفي العام 1996 قدمت لجان الزكاة مساعدات لنحو 27585 أسرة في الضفة والقطاع، كما قدمت خدمات صحية وتعليمية لأفراد ومساعدات مالية للأيتام، وغالباً ما توفر لجان الزكاة للحالات المستورة" وللأيتام تأميناً صحياً من خلال مرافقها الصحية، وتعتمد لجان الزكاة نموذجاً خاصاً لطلب المساعدة يرفق بالأوراق الثبوتية، ويتولى باحث اجتماعي زيارة الأسرة والتدقيق في المعلومات الواردة في النموذج، غير أن استحقاق المساعدة لا ينحصر فقط في فئة مقدمي الطلبات، إذ يجري الاستعانة باللجان المحلية في الوصول إلى الحالات المحتاجة التي لم تقدم طلباً للمساعدة لأسباب منها الشعور بالحرَج من التقدم بمثل هذا الطلب.

ونظراً لعدم توفر احصائيات حديثة توضح حجم المساعدات التي قدمتها هذه الجهات خلال السنوات الأخيرة، فإنه من الممكن الاستعانة بنتائج "مسح أثر الاجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية" أعده الجهاز المركزي للإحصاء خلال الربع الأول من العام 2004، حيث تشير هذه النتائج فيما يخص مصادر المساعدات المقدمة للمحتاجين إلى اعتبار الأهل والأقارب هم في المركز الأول من حيث عدد مرات تقديم المساعدات للمحتاجين بواقع 23.3%، ثم نقابات العمال (21.5%)، ووكالة الغوث 19.5%، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية بواقع 16.9%، والمؤسسات الخيرية والدينية بما فيها لجان الزكاة بواقع 6.8%، أما الفصائل والأحزاب السياسية فقد ساهمت بنحو 2.5%، في حين ساهمت المؤسسات التنموية والهيئات الدولية، والدول العربية، والبنوك المحلية ولجان الإصلاح المحلية وكذلك الأصدقاء والمعارف بنحو 9.5%، وتشير النتائج إلى أن هناك 54.9% من هذه المساعدات قدمت كمواد غذائية، وأن 32.5% منها كانت مبالغ نقدية. (تقارير اقتصادية

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدلة-----  
(2008)

### مكافحة الفقر

يستند هذا النهج الى مقدمة مفادها أن الفقر يتخذ أشكالاً متنوعة تتراوح بين نقص التغذية، والأمية، وضعف الرعاية الصحية، والبطالة، وقلة فرص الحصول على المعلومات والفرص المتاحة للمشاريع. وتوفير فرص العمل اللائق هو أكثر الطرق فعالية واستدامة للتصدي للفقر بجميع مظاهره.

لا بد للسياسات الوطنية الرامية الى مكافحة الفقر من أن تكافحه على كل الجبهات . غير أن خلق فرص العمل هو الهدف الرئيسي للسياسات الرامية الى تقليص الفقر .وفي هذا الصدد، يتعين على المنظمات الاهلية أن تدرس، باستمرار، كيف يمكن أن تؤثر سياسات الاقتصاد الكلي على تقليص الفقر تأثيراً مباشراً، خلال تأثيرها على العمالة في الانتاج والخدمات؛ وتأثيراً غير مباشر، من خلال بناء الهياكل الأساسية ومن خلال تأثيرها على إنتاجية وتنافسية ونمو المؤسسة/المزرعة.

أثر التكنولوجيا الجديدة واستخدامها في مكافحة الفقر، الاستناد إلى سياسات تراعي خصائص المجتمعات المحلية التي يراد تقديم الخدمات إليها .وفي ضوء ذلك، لا بد من تقصي المشاكل المحددة التي يواجهها الفقراء والمهمشون في المناطق الريفية (وفا 2009) والحضرية، ومن تحليل الأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل، وذلك تمهيداً لصياغة سياسة عملية ناجحة.

وتشمل التوصيات الأخرى ما يلي:

- تطوير أدوات ومواد تعليمية تستجيب خصيصاً لاحتياجات الفقراء الأميين؛
- بدء تنفيذ برامج للتدريس عن بعد وللتدريب المهني غايتها التعليم وإكساب المهارات الجديدة؛
- إنشاء وترويج مؤسسات أهلية وهياكل دعم لتعزيز الجهود الإنمائية المحلية الرامية الى توفير العمالة وتقليص الفقر؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكنولوجيات الجديدة في قطاعات الخدمات الجديدة والتقليدية وقطاعات الانتاج، بما في ذلك تطوير البرمجيات،

----- ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة

- والزراعة، وصيد الأسماك، وتجهيز الأغذية، والصناعات الحرفية؛
- استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة الجديدة لتسحين الأحوال المعيشية وتخفيف الآثار البيئية للمستوطنات البشرية؛
- الاستثمار في نشر التكنولوجيات الجديدة وما يتصل بها من الخدمات الطبية وغير الطبية ذات التأثير الإيجابي في الوضع الصحي للفقراء، وضمها خدمات العيادات ومراكز العلاج والاختبارات التشخيصية وعمليات التلقيح، وتدريب الموظفين الطبيين وشبه الطبيين، وتصريف شؤون النفايات، ومعايير المياه النظيفة، والصحة الغذائية، وسلامة مكان العمل، وتنظيم أنشطة مقدمي الخدمات الطبية

#### طرق المعالجة:

بالتأكيد فإن طرق المعالجة يجب أن تنطلق من إيجاد الحلول المثلى لإدخال الفقراء في العمل، إن كان من خلال تشغيل من لا يعمل منهم، أو من خلال رفع مستويات دخول الباقين، ولتحقيق هذا الأمر لا بد من النظر إلى خارطة الفقر حول العالم بطريقة أكثر عمقاً، لنجد بأن نحو (75 %) من فقراء العالم يعيشون بالأرياف، وعليه فإن الطريقة المثلى إنما تتجلى في اتباع استراتيجية بعيدة المدى لتنمية الأرياف، إضافة إلى دعم المبادرات الفردية التي تركز على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر كتجربة بنك الفقراء المعروفة.

لكن ولنكون أكثر منطقية فإن تحقيق هذا الأمر إنما يتطلب تضافر إرادة قوية من الدول المتقدمة لتحقيق ذلك، هذه الإرادة التي نراها غير متوافرة على الإطلاق اليوم، طالما أن هذه الدول تعتبر موضوع الفقر من المواضيع الهامشية التي لا تتطلب سوى القليل من التبرعات والمعونات بنظرهم لتحل تلقائياً، بل ويعتبرونها في ظل إداراتهم للاقتصاد العالمي اليوم نتيجة حتمية لعالم يريد أن يستمر الأغنياء في غناهم على الدوام، مما سيؤدي بالطبع إلى زيادة الفقراء فقراً على الدوام.

إن هذه المنظومة الاقتصادية تديرها الدول المتقدمة عبر المؤسسات الاقتصادية الدولية الثلاث المعروفة (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، والتي تسمى أيضاً باسم **الثالوث المقدس**، من خلال سياسات غالباً ما تكون متكاملة فيما

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبومدلة-----

بينها هدفها الأساسي على الدوام إبقاء السيطرة التامة على موارد العالم.

ويكفي ها هنا بأن نقارن بين ما تدفعه هذه الدول لمعالجة الفقر من مبالغ لا تتجاوز عشرات قليلة من الملايين سنوياً، وبين ما دفعته هذه الدول من أضعاف مضاعفة لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية في بلدانها، من خلال خطط التحفيز الاقتصادي والتي وصلت إلى تريليونات الدولارات في عام واحد.(الأمم المتحدة، 2008)

المشكلة في الأمر بأن هذه المنظومة قد أفنعت بطرقها الدول النامية كافة، في اتباع سياسات اقتصادية موحدة، لاستمرار رضوخها لعملية النهب العالمية المنظمة، وذلك من خلال إقناعها باتباع الوصفات السحرية من هذه المنظمات لإصلاح اقتصادياتها الوطنية، هذه الوصفات التي تسمى أيضاً بـ(روشيتات) صندوق النقد والبنك الدوليين، طالما كان لها آثار اجتماعية بالغة من خلال اعتمادها لسياسات اقتصادية انكماشية على الدوام كرفع الدعم عن السلع الأساسية والغذائية وتحرير الأسعار والابتعاد عن الضمان الاجتماعي، كل هذه الطرق التي أدت إلى نتيجة واحدة حول العالم في معظم الدول التي اتبعتها ألا وهي الاندماج في الاقتصاد العالمي الدولي الذي يفرض تقسيماً مباشراً في مجتمعات الدول المنضمة إليه من خلال زيادة الأغنياء غنى والقضاء على الطبقة الوسطى وبالتالي زيادة عدد الفقراء.

لكن السؤال المطروح اليوم وفي ظل استمرار السياسات الاقتصادية العالمية، هل سيتحمل العالم نتائج هذه السياسات؟

وهنا أقتبس بعض ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية السنوي عن العام (2008) للإجابة على هذا السؤال: (زعماء السياسة الدولية، ورجال الأعمال وهم يصارعون للنجاة من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية).

(إن عالم اليوم يجلس فوق قنبلة اقتصادية اجتماعية سياسية موقوتة، فمع أن ملايين البشر انضموا إلى الفقر، أُلقيت مشكلاتهم في العربة الأخيرة لقطار)

### تعريف البطالة:

عند كل مجتمع ما يسمى بالقوى العاملة وهو عادة الأشخاص القادرين على العمل ما بين سن الخامسة عشرة والخامسة والستين من العمر. فإذا وجد من بين هؤلاء من لا يعمل

(854) ----- مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B)

اعتبر ذلك نوعاً من البطالة.

### أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة من البطالة يمكن أن نذكر منها:

#### 1. البطالة الإختلائية:

وتحدث عندما لا يجد العمال ما يناسبهم من أعمال سواء بسبب نوع حرفهم فلا بد لهم من الانتقال إلى حرفة أخرى، وهذا يحتاج إلى إعادة التدريب. وقد يؤدي هذا النوع من البطالة إلى الحاجة إلى الانتقال الجغرافي من أجل الحفاظ على الحرفة أو المهنة.

#### 2. البطالة الهيكلية:

وتحدث مثلاً عند تدهور مهنة ما فلا يبقى عليها طلب ولا على ما تنتجه.

#### 3. البطالة الإقليمية:

وهي نتيجة لفقد مقومات الإنتاج في ذلك الإقليم أو لتراحم العمالة فيه ونحو ذلك.

#### 4. البطالة الدورية:

وتحدث بسبب حدوث ما يسمى بالدورات الاقتصادية أو التجارية وهي فترات ازدهار يعقبها فترات ركود وكساد وتظهر بوضوح في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي لأن في صلب ذلك النظام ما يقود إلى هذه التقلبات بشكل دائم.

#### 5. البطالة المتبقية:

وتحدث عند عدم التوظيف للعمال بشكل دائم أو ثابت أو عند عدم القدرة على التلاؤم مع التقنية المستخدمة.

#### 6. البطالة الموسمية:

وترتبط بمواسم انتهاء الزراعة أو الدراسة ونحو ذلك.

#### 7. البطالة الطبيعية:

وذلك يحدث من قبل من يصنف ضمن القوى العاملة لكن من الطبيعي أن لا يقدم أعمالاً تدخل السوق مثل عمل المرأة كربة بيت وهذا لا علاقة له بأهمية ما تقدمه المرأة من أعمال وإنما لعدم وجود قيمة سوقية له وإن كان في غاية الأهمية عندما تنفرغ لإنتاج الأولاد الصالحين.

#### 8. البطالة الاختيارية:

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدلة-----  
حيث تختار بعض القوى العاملة أن تبقى بدون أعمال. وقد تحدث نتيجة لارتفاع إعانات البطالة وقربها من مستوى الأجور الحقيقية في المجتمع. وهذه خطرة وقد عالجها الإسلام بالتحذير والتخويف من سؤال الناس من قادر على التكسب وما إلى ذلك.

#### 9. البطالة المقتعة:

وتكون على شكل انخفاض كبير في الإنتاجية عن ما هو متوقع من العامل مقارنة بمثله.

#### 10. بطالة الفقر:

وتحدث عند نقص رأس المال اللازم للإنتاج أو الأدوات أو كنتيجة لسوء إدارة الموارد والعمال. وهذا النوع من البطالة عادة يصيب أقوام لم يسبق لهم العمل من قبل بل منذ أن انضموا إلى القوى العاملة من بعد تدريب أو تعليم أو منذ أن ابتدءوا البحث عن العمل وهم لم يجدوا أية عمل على الإطلاق. (مكحول، 2000)

#### سمات البطالة في الأراضي الفلسطينية:

تتميز البطالة في فلسطين بأنها بطالة سافرة وإجبارية في آن واحد، وتعتبر مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية، ويكمن الخطر الرئيسي ليس فقط في تزايد عدد عاطلين عن العمل، وإنما يكمن في النتائج الاجتماعية الخطيرة المرافقة لها. ويتمثل في التفكك الأسري والتسول وزيادة معدلات الانتحار وشيوع الأمراض النفسية والعصبية، وانحراف جماعات ذات شريحة عمرية محددة. (وزارة العمل الفلسطينية، 1997)

وتعتبر البطالة في الأراضي الفلسطينية ظاهرة مزمنة، نجمت عن سياسات الاحتلال منذ زمن، حيث سعت إسرائيل إلى إضعاف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني على استيعاب قوته العاملة، وتحويل عدد كبير منها في أسواق العمل الخارجية، سواء في سوق العمل الإسرائيلي أو أسواق العمل العربية خاصة الدول النفطية، حيث لجأ الاحتلال في بداية سنوات السبعين إلى فتح سوق العمل في إسرائيل لدرجة أن معدل البطالة في نهاية الثمانينات اقترب من (3%)، وواصلت ارتفاعها حتى وصلت إلى (6.7%) العام 1993 وهذا حسب التقديرات الإسرائيلية، وهذا ليس بالضرورة أن يكون دقيقاً، فهناك أسباب للتشكيك في دقة هذه المعدلات، منها دوافع سياسية لتخفيض معدلات البطالة لتجميل صورة الاحتلال.

----- ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة

وبدأت معاناة المناطق الفلسطينية مع مشكلة البطالة منذ بداية الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ديسمبر 1987، حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل واضح في السنوات الأخيرة للانتفاضة، فوصلت إلى (7.9%) عام 1991، وبدأ بالتراجع مع انخفاض حدة الانتفاضة ووصلت إلى (4.2%) عام 1992، (6.7%) عام 1993. وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1994 تولت السلطة الفلسطينية مسؤولية السكان في قطاع غزة والضفة الغربية، وقابلتها السلطات الإسرائيلية بسلسلة إجراءات معقدة للعمل في إسرائيل، مصحوبة بإغلاقات طويلة الأمد، وكذلك سياسة الاستبدال بعمال أجانب من الخارج. ومع ذلك فإن السلطة الفلسطينية بدأت ببناء المؤسسات الوطنية التي استوعبت أعداد كبيرة من القوى العاملة، إلا أنه تعثر العملية السلمية منذ 1996 جعل مشكلة البطالة تحتل موقع متقدم في التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية.

#### البطالة في الأراضي الفلسطينية ما بين 1994-2008:-

منذ مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وبداية ممارستها لصلاحياتها وسيادتها بالقدر الذي أتاحته اتفاقيات السلام مع إسرائيل، تركز تأسيس السلطة على البناء المؤسساتي للسلطة، وتنفيذ برامج تدريب هائلة، شملت بناء مؤسسات حكومية، وتقوية أجهزة الأمن الفلسطينية، كذلك برامج تحسين البنية التحتية ومشروعات تحسين خدمات مياه الشرب والكهرباء، وخدمات الصرف الصحي. وشهدت هذه المرحلة العديد من المظاهر الإيجابية، كتأهيل مطار غزة وبدء البناء في مشروع الميناء، وبناء وتشغيل شركة توليد الكهرباء وتأهيل مئات الكيلومترات من الطرق، وبناء العديد من مشروعات الإسكان التي خففت من حدة أزمة السكن التي كانت تخنق المجتمع الفلسطيني وخاصة فئة الشباب. وتميزت هذه المرحلة ببناء عشرات المدارس والمؤسسات التعليمية.. الخ. نتج عن ذلك استيعاب أعداداً كبيرة من القوى العاملة الفلسطينية، مما ترتب على ذلك استمرار المعدل العام للبطالة في سوق العمل الفلسطيني بالانخفاض.

وعلى الرغم من مجهودات وزارة العمل الرامية إلى تخفيف المعاناة التي تواجهها القطاعات العاملة في فلسطين، كاستحداث الإدارة العامة للتشغيل، والإدارة العامة للتدريب المهني، والتنسيق مع جهات أخرى مثل بكدار والهيئات المحلية والدولية، لتنفيذ برامج

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبومدلة-----

فرص العمل والتدريب وتوزيع المساعدات المالية، وتوزيع مخصصات للعاطلين عن العمل؛ إلا أنها لم تستطع تقديم حلول حقيقية لمواجهة الكثير من التحديات.

ويُلاحظ من الجدول رقم (2) أن هناك تذبذب في معدلات البطالة بين صعود وهبوط، وذلك تبعاً للسياسات الإسرائيلية المتبعة في الأراضي الفلسطينية، فمنذ مجيء السلطة الفلسطينية انخفضت معدلات البطالة، حيث بلغ معدلها (21.54%) خلال الأعوام الخمس الأولى 1994-1998 على التوالي، توزعت بمعدل (16.8%) في الضفة الغربية و(31%) في قطاع غزة خلال نفس الأعوام، أما عام 1999 وصلت إلى أدنى درجات الانخفاض لتصل إلى (11.8%)، (9.5%) في الضفة الغربية و(16.9%) في قطاع غزة. ومع انطلاق انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000 تغيرت ظروف العمل في الأراضي الفلسطينية بشكل حاد، حيث تضرر سوق العمل بشكل خطير بسبب صعوبات التنقل وتقييد حركة الناس والبضائع إلى جانب فقدان فرص العمل في إسرائيل، وهذه التغيرات الجذرية السلبية على ظروف العمل أثرت سلباً على دخل الأسرة الفلسطينية التي تعتمد أساساً على العمالة داخل إسرائيل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، وتقشي الفقر وسوء التغذية، كما أن نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين (اللاجئون) يعيشون على الإعانات والطرود الغذائية التي تُقدمها وكالة الغوث ولجان إغاثة شعبية وعربية ودولية، بعد أن بلغت مستويات البطالة ذروتها في 2002 في قمة عمليات الاجتياح العسكري وحظر التجوال والإغلاقات الإسرائيلية، بدأ سوق العمل بالتكيف تدريجياً مع الوضع لتصل إلى (31.3%)، بواقع (28.1%) في الضفة الغربية و(38.0%) في قطاع غزة، ويمكن ملاحظة أن قطاع غزة كان ولا يزال أسوأ حالاً من الضفة الغربية من جهة معدلات البطالة. (ماس، 2009)

فمن المعروف أن الشعب الفلسطيني يُشكل اللاجئون الفلسطينيون نسبة كبيرة منه لا يمتلكون موارد طبيعية ولا مناطق صناعية أو أراضي زراعية، وموزعين في مخيمات ومدن فلسطينية تقتقر إلى أدنى حد من المتطلبات الإنسانية.

أما عامي 2005، 2006 فقد استقرت معدلات البطالة فيها، حيث سجلت ما نسبته (23.5%)، في حين سجلت انخفاضاً في عام 2006 عنه في عام 2005 بنسبة (1.7%)، فيما ارتفعت البطالة في قطاع غزة مقارنة مع العامين مسجلة ارتفاع بنسبة (4.5%)، في حين سجلت



-----ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة

معدلات البطالة في عام 2008 (26.0%) من مجموع القوى العاملة الفلسطينية.

جدول رقم (2): البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة خلال الفترة 1994-2008

السنة	المنطقة								
	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	القوي العاملة*	عدد العاطلين*	معدل البطالة كنسبة من القوي العاملة	القوي العاملة*	عدد العاطلين*	معدل البطالة كنسبة من القوي العاملة	القوي العاملة*	عدد العاطلين*	معدل البطالة كنسبة من القوي العاملة
1994	237	52	22.0%	121	56	46.0%	358	109	31.0%
1995	358	50	13.9%	155	46	29.4%	513	96	18.2%
1996	392	77	19.6%	169	55	32.5%	561	132	23.8%
1997	426	74	17.3%	176	47	26.8%	602	121	20.3%
1998	452	52	11.5%	188	39	20.9%	640	91	14.4%
1999	462	44	9.5%	205	35	16.9%	667	79	11.8%
2000	485	59	12.1%	214	40	18.7%	699	99	14.1%
2001	477	102	21.5%	198	68	34.2%	675	170	25.2%
2002	479	135	28.2%	215	82	38.0%	694	217	31.3%
2003	516	123	23.8%	242	71	29.2%	758	194	25.6%
2004	544	125	22.9%	246	87	35.4%	790	212	26.8%
2005	568	115	20.3%	259	79	30.3%	827	194	23.5%
2006	563	105	18.6%	251	87	34.8%	814	192	23.6%
2007	576	102	17.7%	273	81	29.7%	849	183	21.5%
2008	591	112	19.0%	284	115	40.6%	875	227	26.0%

الإشارة (\*) تعني أن العدد بالآلاف.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مشروع النشر والتحليل لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (11)، تغيرات مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2008، مصدر سبق ذكره، ص 55، 56، 57.

أما على صعيد نسبة البطالة حسب المنطقة فنلاحظ أن البطالة ضربت أطناها في قطاع غزة،

مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1(B) ----- (859)

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدلة-----  
حيث ارتفعت إلى (40.6%) عام 2008، مقارنة مع عام 2007 فسجلت (29.7%)، فيما ارتفعت في الضفة بنسبة طفيفة مسجلة (19.0%) عام 2008، حيث سجلت عام 2007 (17.7%).  
كان أثر الهبوط الاقتصادي العام والمصاعب التي يواجهها القطاع الفلسطيني الخاص سلبياً على سوق العمل الفلسطيني، مع ما تلاه من تضائل في فرص المنتج، وضاعفت القيود على الحركة والوصول سوءاً في داخل الأراضي الفلسطينية أو إلى سوق العمل في إسرائيل.  
وبلغة الأرقام المطلقة انخفض عدد العمال الفلسطينيين العاطلين عن العمل من 121 ألف عامل عام 1997 إلى 79 ألف عامل عام 1999، وإلى 99 ألف عامل عام 2000، منهم 59 ألف عامل في الضفة الغربية، و40 ألف عامل من قطاع غزة. وفي عامي 2001، 2002 ارتفعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ لتسجل (170، 217) ألف عاطل عن العمل. ويرجع ذلك إلى كثرة أيام الإغلاقات وتقليص عدد العمالة الفلسطينية العاملين داخل إسرائيل.  
ثم ارتفع العدد بشكل كبير من 182.5 ألف عامل عام 2007 إلى 227.5 ألف عامل عام 2008، منهم 112 ألف عامل في الضفة الغربية، 115 ألف عامل من قطاع غزة. وتعود معدلات البطالة العالية للأسباب التالية:

1. التبعية الاقتصادية للاحتلال وسياسته التي أضعت قطاع الإنتاج الوطني وركزت على الجانب الاستهلاكي، مما زاد من فائض الأيدي العاملة.
  2. فرض حصار على قطاع غزة بسبب نجاح حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيلها الحكومة في آذار/مارس 2006.
  3. سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007، مما أدى إلى عزل قطاع غزة عن العالم الخارجي.
  4. الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في كانون أول/ديسمبر 2008 وتدمير المنشآت الاقتصادية وتجريف مساحات كبيرة من المناطق الزراعية الفلسطينية.
  5. منع دخول المواد الخام مما يعرقل النشاط الصناعي والزراعي.
- ورغم هذا التذبذب بين انخفاض وارتفاع في معدلات البطالة فقد أثرت البطالة تأثيراً كبيراً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نظراً لارتفاع معدل الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، يلاحظ أن معدل البطالة في قطاع غزة أعلى بكثير مما هو عليه في الضفة الغربية، ويعزي ذلك بالدرجة الأساسية إلى القيود المفروضة على دخول عمال قطاع غزة إلى إسرائيل، والتي لا تطبق بنفس الحدة على عمال الضفة الغربية، وكذلك

----- ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة

إلى نتيجة الزيادة النسبية في حجم الموارد الطبيعية وارتفاع حجم الاستثمارات في الضفة من قبل القطاع الخاص نظراً لتدني حجم المخاطرة مقارنة بقطاع غزة، وإلى كبر المساحة الجغرافية للضفة الغربية، مما يساهم في إيجاد فرص عمل خاصة القطاع الزراعي.

إن البطالة التي تم التعرض لها سابقاً هي البطالة التامة في الأراضي الفلسطينية، أي حالة التعتل الكامل عن العمل، ولا تشمل البطالة المقنعة أو الموسمية. هذه النسب المرتفعة للبطالة في الأراضي الفلسطينية خلقت واقعاً اقتصادياً واجتماعياً صعباً يتطلب المزيد من العمل من قبل الدول المانحة من أجل التخفيف عن الأسر الفلسطينية من خلال الإسراع في إعداد برامج لخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، للتخفيف من معاناتهم.

#### خصائص وأسباب البطالة في الأراضي الفلسطينية:

1. الجزء الأكبر من العاطلين عن العمل عمالة غير مهرة حيث تصل النسبة إلى (80%)، في حين يشكل الحاصلين على دبلوم متوسط فأعلى (20%).
2. استغناء إسرائيل عن العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر من قطاع غزة، وكذلك إغلاق المنطقة الصناعية ايرز، والتي كانت تستوعب أكثر من (5000) عامل فلسطيني من غزة.
3. تصدرت قطاعات البناء والتشييد والزراعة والصيد والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية البطالة، حيث شكلت (78%). سواء من العاملين في إسرائيل أو الضفة الغربية وقطاع غزة.
4. ارتفاع نسبة البطالة بشكل مستمر لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، مما يفسر محدودية قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الخريجين الجدد الداخلين لسوق العمل الفلسطيني، حيث أن (63.1%) من الخريجين المتعطلين عن العمل في الضفة الغربية (62.9%) من هؤلاء في قطاع غزة لم يعملوا في مجال تخصصاتهم.
5. ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني في توليد فرص عمل، نتيجة إلى ضعف النشاط الاقتصادي وعلاقات التبعية مع إسرائيل وإلى سياسات الاحتلال الإسرائيلي في خنق الاقتصاد من خلال سياسة الحصار والإغلاق والسيطرة على المعابر. (الجهاز الإحصائي الفلسطيني، 2009)

أما الأسباب الرئيسية لمشكلة البطالة فيمكن إيجازها في التالي:

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدلة-----

1. سياسة الاحتلال الإسرائيلي على مجمل النشاط الاقتصادي بما فيه سوق العمل.
2. تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الكثير من التشوهات التي لحقت به على مدار العقود الماضية.
3. الإغلاق والحصار التي تفرضه إسرائيل وخاصة بصورة شاملة على قطاع غزة وعزلها عن العالم الخارجي.
4. انتقال منشآت عديدة إلى البلدان المجاورة، ولجوء آخرين إلى الاستثمار في الخارج.
5. عدم ربط السياسات الاقتصادية بأهداف علاج مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية.
6. يعمل الاقتصاد الفلسطيني في بيئة تغيب عنها الأطر القانونية والمؤسسية الموحدة والمتكاملة مع سيادة القانون واستقلال القضاء، وهذا العامل لم يمكن الاقتصاد الفلسطيني من الاستغلال الأمثل للموارد.
7. إتباع الدول المانحة قوانين وإجراءات لم تتوافق مع سياسات السلطة الفلسطينية، مثل اشتراطها للمستشارين والبرامج التدريبية والإدارية واستخدام الشركات معدات من هذه الدول، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استفادة الاقتصاد الفلسطيني من ذلك.
8. لا يزال العالم العربي متردداً في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وتمويل عدد من المشاريع في الوقت الذي يتطلع فيه الشعب الفلسطيني إلى العالم العربي في حل مشكلة البطالة.

#### الإجراءات العاجلة والمستقبلية لمعالجة مشكلة البطالة:

1. يجب وضع إستراتيجية تشغيل مناسبة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الاقتصاد الفلسطيني من جانب، ومحدودية الخيارات المتاحة من جانب آخر، لإعادة إنعاشه في ظل استمرار الاحتلال وسيطرته على مقدراته، ولا بد لأي خطة أن تهدف في الأجل المتوسط والطويل إلى إعادة بناء وإنعاش وتنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، حيث يصعب الحديث عن رؤية تنموية في ظل الهيمنة الاقتصادية على مقومات الاقتصاد الفلسطيني، وفي ظل سياسات الحصار والإغلاق وتقطيع أوصال الوطن.
2. وقف كل المعوقات التي تقف في وجه التجارة الداخلية والخارجية الفلسطينية، وخلق ظروف يتمكن فيها الأفراد والسلع من التنقل بحرية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. يجب تفعيل القطاعات الإنتاجية من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة، وتقديم كل التسهيلات والإمكانات للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وإعادة النظر في السياسة

#### ----- ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة

- المتعلقة بالاستيراد، بحيث يتم تشجيع استيراد المواد الخام وتخفيض أو إلغاء الجمارك عليها، وفرض القيود على السلع المصنعة والمستوردة والتي يمكن إنتاجها فلسطينياً.
4. العمل على إيجاد التمويل اللازم لبناء المناطق الصناعية، لما لها من دور في دعم وتطوير القطاع الصناعي، الذي يعول عليه في زيادة فرص العمل والتشغيل.
5. إعادة النظر في الاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل لتجاوز السلبات المدمره في بنود الاتفاقية الاقتصادية.

#### أما على المدى القصير:

1. يجب دراسة وتقييم جميع فرص العمل والوظائف المتاحة في القطاع العام والمؤسسات غير الحكومية لإزالة أي مظاهر للوظائف الوهمية.
2. إعادة تقييم كل برامج التشغيل والتي تقوم بها أطراف متعددة للتنسيق بينها لكي يستفيد العاطلين عن العمل، والعمل على فتح السوق العربية للعمالة الفلسطينية كنوع من المساعدة والدعم للشعب الفلسطيني، كبديل عن السوق الإسرائيلية.
3. العمل على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي لمحاولة مساعدة العاطلين عن العمل خاصة الأسر الفقيرة.
4. تقديم القروض الميسرة للأسرة الفقيرة المنتمية إلى شريحة العاطلين عن العمل، لإنشاء مشاريع صغيرة، لتتمكن من دفع عجلة الإنتاج.
5. إنشاء صندوق للعمالة الفائضة لتقديم الدعم للمتقاعدين والتعويضات للعمالة الفائضة المسرحة من القطاع العام أو القابلين للتقاعد.
6. تقديم دراسات للجدوى الاقتصادية لعدد من المشاريع الاستثمارية في فلسطين لتنفيذها عبر الممولين العرب، أو برأسمال عربي مشترك، كما أن هناك إمكانيات واسعة لاستيعاب ما لا يقل عن 30-50 ألف سنوياً من العمالة الفلسطينية بمختلف تخصصاتها في الأسواق العربية التي تلجأ في كثير من الأحيان إلى الدول الآسيوية وغيرها لتأمين حاجتها من العمالة.

#### نتائج وتوصيات

-التنسيق الجاد مع برنامج العمل الإقليمي المصمم لتسخير التكنولوجيا من أجل مكافحة البطالة وتقليص الفقر توجهاً لتسهيل وتعزيز هذا التعاون، وليكون أساساً للجهود المشتركة

وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبومدلة-----

التي ستبذلها، مستقبلاً، الإسكوا ومنظمة العمل الدولية وغيرهما من المنظمات الإقليمية.

- التركيز على الدور المحوري الذي يمكن للقدرات الوطنية الفعالة التي تتطوي عليها التكنولوجيات الجديدة أن تؤديه في تحقيق أهداف هامة كالنمو الاقتصادي وتوليد المهارات وتوفير فرص العمل. حيث ان بناء وصيانة القدرات في مجال التكنولوجيا الجديدة يمكن ان يساعد على إحداث استجابة مستدامة يتحقق معها الرفاه والاستقرار الاجتماعيان .والتشديد على وضع الخطط المستقبلية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار .

- خلق التوازن في قوى السوق حوافز قوية لتحسين القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، إلا انها، رغم ذلك، لا تكفي وحدها لاستحداث ونشر وتبسيط التكنولوجيات اللازمة لخلق العمالة وابتثاث الفقر، أو على الأقل لتخفيفه، في البلدان النامية .وتزداد أهمية السياسة المحلية في عصر العولمة، فتصبح الحاجة ملحة الى تدخل مستمر من السياسات الحكومية

- وحيث ان امكانية عدم نجاح قوى السوق في الحفاظ على الوظائف وإيجاد فرص العمل وتوفير مستوى لائق للأجور وظروف العمل. قائمة حيث يعود هذا الفشل إلى وجود عيوب في المنافسة العالمية وإدارة الشركات .فأنة بالامكان إعادة التوازن من خلال منح العمال حق تكوين الجمعيات والاشتراك في المفاوضات فتنحسن الكفاءة الاقتصادية العامة؛ - من الناحيتين الاقتصادية والتكنولوجية، يحصل التغير العالمي في إطار عملية تؤثر على الانتاج والتنظيم الاجتماعي في كافة البلدان .فمن الضروري إذن إحكام التكامل والتنسيق بين السياسات الوطنية الرامية الى بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، من جهة، والسياسات الإنمائية الأخرى التي تهدف الى تحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية العامة، من جهة ثانية .وبدون إيلاء المراعاة الواجبة للخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية، لن يتحقق شيء يذكر في تشجيع الابتكار وتطوير المهارات المتقدمة والوصول الفعلي الى التكنولوجيا الجديدة.

-إيجاد الوظائف بواسطة التمكين من اعتماد التكنولوجيات الجديدة في مجالات مختلفة كاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل عن بعد، وتطوير البرمجيات وتكييفها؛ وزيادة فرص الحصول على التكنولوجيات الجديدة وتقليل تكاليفها؛ وتزويد العمال بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

----- ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة

- إيجاد فرص للعمل في مجالات الصناعة التحويلية والخدمات، عن طريق الاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة في جميع المستويات المهنية، وذلك ضمن أي من القطاعات وفي مجموعات القطاعات؛

- الاضطلاع، حيثما كان ذلك ملائماً ومبرراً، بتشجيع استخدام التكنولوجيا الكثيفة العمالة الى جانب التكنولوجيات الجديدة المكيفة مع الظروف المحلية، ولا سيما حيث يصعب التأثير في توليد المهارات بسرعة وحيث يمكن الجمع بين استخدام التكنولوجيات الوسيطة والمتقدمة، من جهة، واستخدام التكنولوجيات الجديدة بعد تكييفها مع الظروف المحلية، من جهة ثانية، بالإضافة إلى جني المنافع الاجتماعية-الاقتصادية.

- موازنة الآثار الناجمة عن تكنولوجيات تجديد العمليات، والمتمثلة في وفورات اليد العاملة، مع الآثار الناجمة عن ابتكار المنتجات، والمتمثلة في إيجاد الوظائف بإيجاد الطلب على المهارات الجديدة.

### المراجع

1. امل صيام منظمات المجتمع المدني - الجمعيات النسوية 2009
  2. باسم مكحول، تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، كانون الأول 2000، ص43
  3. علي شعت وآخرين مشكلة البطالة والحلول المقترحة لها في الاقتصاد الفلسطيني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فلسطين، فبراير 1998، ص3.
  4. علي شعت وآخرين، مشكلة البطالة والحلول المقترحة لها في الاقتصاد الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص6.
  5. علي عبد القادر - الفقر: مؤشر قياس وسياسات، لسلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط 2005
  6. ماجد الفراء، علاء الدين الرفاتي، تغيرات مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة 11، حزيران 2005 ص86.
  7. محسن ابو رمضان - الحوار المتمدن، العدد 2072-2007.
  8. محمد مقداد وآخرين، مشكلة البطالة وسبل علاجها، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، 13-15 فبراير 2006، ص14-16.
- مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد1(B) ----- (865)

- وفيق حلمي الأغا، سمير مصطفى أبو مدللة-----
9. أخبار تنمية، الضفة الغربية وقطاع غزة، نشرة فصلية تصدر عن مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة، مجموعة البنك الدولي، نيسان 2000.
  10. ماس، تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر، عمر عبد الرازق ونائل موسى، أيار 2001.
  11. سلسلة دراسات وتقارير اقتصادية، العدد 38، مركز التخطيط الفلسطيني، مايو 1997.
  12. مشروع تقدير الفقر بالمشاركة، ملخص التقرير الوطني، صوت الفقراء، جميل هلال، تشرين أول 2002.
  13. وزارة العمل الفلسطينية، أوراق العمل الكاملة، المجلد الأول، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، 1998، ص 12، 13.
  14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان 2004، مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية، لشهر كانون أول 2003. تقرير النتائج الرئيسية: رام الله-فلسطين.
  15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، "الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2007"، شؤون التنمية، العدد 1، تموز/يوليو 2007، ص 12.
  16. معهد دراسات التنمية IDS فلسطين، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة (إبريل-يونيو) 2007، تقرير رقم (3). غزة-فلسطين، سبتمبر 2007، ص 19-20.
  17. وكالة وفا، 2009/4/30
  18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، الإطار الاستراتيجي متوسط المدى، 2008-2011، مرجع سبق ذكره ص 10.
  19. وزارة العمل الفلسطينية، الإدارة العامة للتشغيل، تقرير عام 2005، غزة - فلسطين.